itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

مشروع كلمة

سعادة المهندس/ هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية
الدورة- 102 / العادية
على المستوى الوزاري

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية
06 سبتمبر 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم لأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

التفويض بالوكالة

معالي الدكتور/ سلمان علي الجميلي، وزير/التجارة بجمهورية العراق، رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة، نيابة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، وأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لمعالي الأمين العام للجامعة العربية، الدكتور أحمد أبو الغيط لدعوته الكريمة للمشاركة في هذه الدورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقر ولإتاحة الفرصة لي أن أقدم لهذا الجمع الكريم موجز عن برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية وبرنامج جسور التجارة العربية الافريقية.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن من أهم أهداف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هو تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأيضا تمكينها من زيادة تجارتها مع بقية دول العالم . ولتحقيق ذلك بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة لتوفير التمويلات الخاصة بالتجارة البينية وكذلك تنمية تجارتها من خلال تعزيز القدرات والمهارات وتوفير التدريب اللازم وزيادة قدراتها التنافسية للنفاذ الى الأسواق الخارجية في أحسن الظروف. وقد بلغ إجمالي ما قدمته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قبل وبعد إنشاء المؤسسة عام 2008، من تمويل التجارة ما يقارب 70 مليار دولار أمريكي، خصصت منها ما يقارب 40% للدول الأعضاء الأقل نمواً و 34% لصالح دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

أصحاب المعالي والسعادة،

كما تعلمون، فإن منطقتنا العربية تزخر بالعديد من مقومات التكامل الاقتصادي التي تكاد لا تتوفر لدى غيرها من التكتلات الأخرى في العالم مثل الثروات الطبيعية والموارد البشرية والأسواق الواسعة والمواقع الجغرافية المميزة. وبالرغم من هذه المزايا الهائلة ما تزال النسب المتعلقة بالتجارة الخارجية والبينية للدول العربية منخفضة . فالمبادلات التجارية البينية بين الدول العربية قد ظلت ولفترة طويلة في حدود 5% ثم ارتفعت في الفترة 2000-2015 إلى حدود 10,8% وذلك بعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في حين تصل هذه النسبة إلى حدود 65% بين دول الاتحاد الأوروبي و 24% في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

فمؤسستكم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وعت تماماً حجم هذه التحديات النوعية والكمية التي تحول دون نمو قطاع التجارة في دولنا العربية. ومن هذا المنطلق، فإنها تعمل وتتعاون مع مختلف شركائها وعلى رأسهم، جامعة الدول العربية، على استغلال كل الفرص المتاحة لزيادة مكاسب الدول العربية في التجارة الخارجية كونها محرك أساسي للتنمية في هذه الدول.

وإنطلاقاً من هذا الواقع، تعاونت المؤسسة مع جامعة الدول العربية في إطار المبادرة العالمية لمنظمة التجارة العالمية الخاصة بالمساعدة من أجل التجارة في إطلاق برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في شهر نوفمبر من عام 2013. ويُعَدُّ هذا البرنامج نموذجاً فريداً من الشراكة الدولية مكن الدول العربية من استقطاب الدعم الفني والمالي من سبع جهات مانحة وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية ومملكة السويد والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخمس منظمات دولية وتنموية تابعة للأمم المتحدة من أجل المساهمة في تنمية قدراتها التجارية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة الطيبة أن أعبر عن اعتزاز مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بالدعم الكبير الذي حظيت به هذه المبادرة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، رحمه الله، الذي وجه بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية التي انعقدت بالرياض في يناير 2013 ، بدعم المبادرة ووضعها موضع التنفيذ في ذلك العام . وقد صدر في هذا

الخصوص قرار يدعو إلى تنفيذ المبادرة في أحسن الظروف في الإعلان النهائي لقمة الرياض .

أصحاب المعالي والسعادة ،

انطلق التنفيذ الفعلي للمرحلة الاولى من البرنامج عام 2014م، و بلغ مجموع ما تم اعتماده 23 مشروعاً، استفادت منها 19 دولة عربية، شملت عدة مجالات وقطاعات متنوعة. وكان التركيز على برامج تسهيل التجارة وبناء القدرات والدعم المؤسسي وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات والسلع الاستراتيجية وإعداد استراتيجيات التصدير وغيرها من الأنشطة التي تنمي قطاع التجارة في هذه الدول.

و الآن أيها الجمع الكريم و نظراً لإنتهاء الفترة المحددة للبرنامج بنهاية عام 2017 ولضرورة إجراء التقييم اللازم لمرحلته الأولى الحالية، كلفت المؤسسة تحالف يجمع مكتبين استشاريين مشهوداً لهما بالخبرة الدولية للقيام بتقييم مستقل وشفاف له . وسوف يقدم هذا التحالف تقريره النهائي إلى مجلس إدارة البرنامج خلال شهر أكتوبر القادم، بمشيئة الله.

وعليه، ونظراً للنتائج الطيبة التي حققها البرنامج في مرحلته الأولى ولما عبرت عنه الدول المستفيدة في عدة مناسبات دولية من ارتياح لنتائجه ، فإن المؤسسة كلها أمل في إطلاق المرحلة الثانية منه بدعم منكم، وذلك من أجل الإستمرار في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال التجارة. وسوف تقوم المؤسسة وفي الوقت المناسب بعد اكتمال عملية التقييم من إجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء والشركاء بتزويد الدول العربية بمقترح لوثيقة البرنامج في مرحلته الثانية، وإنني على ثقة تامة بأن دولنا

العربية لن تبخل كعادتها علينا بالدعم والمساندة . و أرجو أن يخرج اجتماع مجلسكم الموقر بأول قرارات الدعم للبرنامج .

أصحاب المعالي والسعادة،

لا أود أيضاً ان تفوتني الفرصة في هذه المناسبة الهامة دون أن أقدم لكم برنامج هام آخر تقوده المؤسسة ومهم للدول العربية وهو برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية الذي أطلقته المؤسسة في فبراير 2017م بالمملكة المغربية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله والذي صممته بالتشاور مع شركائها الإقليمين والدوليين وعدة دول أعضاء للرفع من مستوى التجارة بين الدول الإفريقية والعربية . وقد لاقى هذا البرنامج ترحيب ودعم من الدول العربية والأفريقية و مؤسسات دولية متعددة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، البنك الإسلامي للتنمية وكافة المؤسسات التابعة له والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير(Afreximbank)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID).

فالمؤسسة من خلال هذا البرنامج تفتح آفاقاً هائلةً أمام قطاعي الأعمال في الدول العربية والإفريقية للاستفادة من الإمكانيات التجارية الضخمة الغير مستغلة التي توفرها المنطقتين.

وقد انطلقت المؤسسة وشركائها في تنفيذ أنشطة برنامج جسور التجارة العربية الافريقية مباشرة بعد إطلاقه حيث شملت المشاريع والأنشطة عدة مجالات وقطاعات متنوعة لصالح عدة دول عربية وافريقية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، إعتماد خطوط إئتمان لدعم الصادرات العربية للدول الإفريقية في كل من مالي ومصر وموريشيوس بقيمة إجمالية 90 مليون دولار أمريكي، ودعم مشروع تنمية المانجو والكاجو في جمهورية

غينيا اعتماداً على التجربة الخبرة التونسية في مجال سلسلة القيمة للمواد الزراعية ودعم برنامج تنمية الأراضي الجافة في افريقيا الشرقية لصالح أوغندا وجيبوتي والصومال وغيرها . وأرجو أن تتمكن جميع الدول العربية والأفريقية من المشاركة في هذا البرنامج الهام والمؤسسة لن تدخر أي جهد لمساعدتها وتمكينها من الاستفادة منه .

وفي الختام، أكرر شكري الجزيل لمعالي الأمين العام للجامعة العربية وكافة منسوبيها ولكم جميعاً على ما نلمسه من دعم ومساندة لأنشطة المؤسسة وعلى اتاحة هده الفرصة الهامة لي شخصياً لمخاطبتكم في هدا اليوم المبارك وعلى أرض الكنانة الطيبة .

وفقكم الله وكلل جهودكم بالنجاح والتوفيق وسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته،،،